الأمم المتحدة

A/HRC/29/L.30

الجمعية العامة

Distr.: Limited
1 July 2015
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة التاسعة والعشرون
البند ٢ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

باكستان (باسم منظمة التعاون الإسلامي): مشروع قرار

٢٩/...

حالة حقوق الإنسان المكفولة لمسلمي الروهنجيا والأقليات الأخرى في ميانمار

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يعيد تأكيد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

وإذ يشير إلى بيان الرئيس المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (PRST 23/1)،

وإذ يشير إلى جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، وآخرها قرار المجلس ٢٣/٢٨ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥،

وإذ يشدد على أن المسؤولية الرئيسية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها تقع على عاتق الدول،

وإذ يدين جميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في ميانمار، وبخاصة ضد مسلمي الروهنجيا والأقليات الأخرى، مما أدى إلى استغلالهم الاجتماعي – الاقتصادي، بما في ذلك تشريدهم القسري،

020715 020715 GE.15-10946 (A)
1510946

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يلاحظ بقلق هجرة مسلمي الروهنجيا غير القانونية من ميانمار عبر بحر أندامان واستغلالهم من جانب عصابات إجرامية، ويرحب بالتزامات الحكومات في المنطقة حيال تقديم المأوى المؤقت والحماية لهم،

وإذ يسلم بأن حرمان مسلمي الروهنجيا وغيرهم من المواطنة ومن الحقوق المتصلة بذلك، بما في ذلك حق التصويت، يشكل مصدر قلق بالغ من منظور حقوق الإنسان،

وإذ يعيد تأكيد أهمية التعاون مع حكومة ميانمار في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في أراضيها دون أي تمييز، بما يشمل حقوق مسلمي الروهنجيا وأفراد المجتمعات المحلية الأخرى في ميانمار،

١- *يدين* الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان والاعتداءات المرتكبة في ولاية راخين، وبخاصة ضد مسلمي الروهنجيا؛

٢- *يدعو* حكومة ميانمار إلى كفالة حماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص في ميانمار، بما في ذلك مسلمو الروهنجيا؛

٣- *يدعو* حكومة ميانمار *أيضاً* إلى اتخاذ التدابير اللازمة للتصدي لانتشار التمييز والتحامل اللذين يمارسان في حق المسلمين وأفراد الأقليات القومية والعرقية والدينية واللغوية في جميع أنحاء البلد، ووضع حد للتحريض على كراهية المسلمين عن طريق إدانة هذه الأعمال علانية؛

٤- *يدعو* الزعماء السياسيين والدينيين في البلد إلى العمل من أجل التوصل إلى حل سلمي عن طريق حوار يصب في اتجاه الوحدة الوطنية؛

٥- *يهيب* بحكومة ميانمار أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لكفالة المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب فيما يتصل بجميع انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك المرتكبة ضد المسلمين، عن طريق إجراء تحقيق كامل وشفاف ومستقل في جميع ما يبلغ عنه من انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

٦- *يحث* حكومة ميانمار على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع تعرض مسلمي الروهنجيا وغيرهم للتمييز والاستغلال، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص، عن طريق معالجة الأسباب الجذرية التي تجعلهم أكثر ضعفاً حيال هذه الأفعال وأكثر تعرضاً لها؛

٧- *يحث أيضاً* حكومة ميانمار على حماية أماكن العبادة التابعة لجميع الأديان؛

٨- *يدعو* حكومة ميانمار إلى أن تكفل، بالاشتراك مع المجتمع الدولي ووفقاً للقانون الدولي، عودة جميع اللاجئين والأشخاص المشردين من ديارهم، بمن فيهم المسلمون؛

٩- *يحث* حكومة ميانمار على منح مسلمي الروهنجيا في ولاية راخين حقوق المواطَنة الكاملة، وفق إجراءات قانونية شفافة، بما في ذلك عن طريق مراجعة قانون الجنسية لعام ١٩٨٢؛

١٠- *يدعو* حكومة ميانمار إلى أن تكفل التعاون الكامل مع جميع الأطراف وأن تسمح بالوصول الكامل للمساعدات الإنسانية إلى الأشخاص المتضررين والمجتمعات المحلية المتضررة، ويحث في هذا الصدد الحكومة على تنفيذ مختلف اتفاقات التعاون التي لم تنفذ بعد والتي أبرمت بين سلطات ميانمار والمجتمع الدولي من أجل توزيع المساعدات الإنسانية في جميع المناطق المتضررة، بما فيها ولاية راخين، دون أي تمييز؛

١١- *يطلب* إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان إحاطة مجلس حقوق الإنسان بالمستجدات شفوياً في دورته الثلاثين وموافاته بتقرير في دورته الثانية والثلاثين بشأن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة ضد مسلمي الروهنجيا والأقليات الأخرى في ميانمار، لا سيما بشأن الأحداث الأخيرة المتعلقة بتعرض مسلمي الروهنجيا للاتجار والتشريد القسري.